أكد في محاضرته بكلية لندن للاقتصاد تفرد وخصوصية النموذج الديمقراطي الكويتي

الغانم : اتفاقية تبادل المحكومين «خبر سيئ» لمن خالف القانون الكويتي

■ لن ادعي بان نموذجنا السياسي هو الأمثل لكنني استطيع القول بانة ملائم لنا

■ نعمل لكي نتطور ونخلق التوازن بين حرياتنا المدنية وامننا الوطني

الغانم مع زعيم مجلس العموم البريطاني

اجتماع الوفد الكويتي مع كريلينج

■ الكويتيون يقدرون عالياً قيم التعددية والتسامح المتجذرة عميقاً في تاريخهم

■ المملكة المتحدة ملتزمة بأمن الكويت القومي في ظل الظروف الإقليمية

■ طالبنا من الجانب البريطاني ضرورة التعجيل بتوقيع اتفاقية تبادل المطلوبين

الوفد الكويتي في جولة بمبنى مجلس العموم مع البارونة موريس

رئيس مجلس الأمة اثناء إلقاء محاضرة بكلية لندن للاقتصاد

■ جميع أعضاء مجلس الأمة عازمون على كشف سراق المال

اكد رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ان السبب الرئيسي وراء بقاء المسيرة الديمقراطية مترسخة برغم حالات النكوص والتراجع الديمقراطي في الشرق الأوسط والإحباط المجتمعي في المنطقة هو تفرد النموذج الديمقراطي الكويتي وخصوصيته.

وقال الغانم في محاضرة له ضمن (برنامج الكويت) في كلية لندن للاقتصاد ان السر في بقاء النموذج الكويتي مختلفا واستثنائيا وظهور المجتمع الكويتي موحدا ابان الازمات الداخلية والخارجية وفي منطقة تعج بالصراعات الطائفية هو تفرد نموذجها الديمقراطي ونظامها السياسي المتجذر عميقا في التاريخ الكويتي.

وقال «ربما يتساءل البعض كيف تصف تجربة الكويت بالديمقراطية والرئيس لا يتم انتخابه ورئيس مجلس الوزراء يتم تعيينه لا انتخابه وللاجابة على هذا السؤال نحتاج الى الإقرار بانه لا يوجد نموذج موحد وواحد للديمقراطية بل انه لا يوجد نظام امثل واكثر كمالا للديمقراطية».

واضاف الغانم «اعتقد بان اي نظام سياسي بما فيه الديمقراطية يهدف الى تحقيق غاياته الأساسية التي من اجلها تم خلقه وابتكاره وهذه الغايات هي القيم والمثل التي نطمح اليها كالحرية والمساواة والعدالة قبل ان يكون الامر مرتبطا بنظام انتخابي او نيابي».

واشار الغانم الى سياقات كثيرة تتعلق بكيفية تشكل النموذج الديمقراطي وتطوره في الكويت منها ما يتعلق بالبنية الاجتماعية ومنها ما يتعلق بنموذجها الاقتصادي والمتمثل في الاعتماد على مصدر دخل وحيد هو النفط.

وقال الغانم «لن ادعي بان نموذجنا السياسي هو الأمثل فكل النماذج الأخرى لديها مثالب لكنني استطيع الادعاء بان نموذجنا ملائم لنا برغم بعض العقبات السياقية وهو ملائم لنا لانه يحقق قدرا كبيرا من القيم والمثل التي نؤمن بها ونطمح الى ترسيخها».

واضاف «هو نظام يتطور ويتجدد برغم العقبات الكثيرة وهناك فسح زمنية كثيرة لكي يتحسن اكثر واكثر وطريق ذلك ليس مفروشا بالورود لكننا نعمل لكي نتطور ونخلق هذا التوازن بين حرياتنا المدنية وامننا الوطني».

واضاف ان الكويتيين عندما انشاوا نظامهم الديمقراطي كانوا يريدون ان يحققوا وحدتهم السياسية والمجتمعية ونجحوا في ذلك لانهم يقدرون عاليا قيم التعددية والتسامح المتجذرتين عميقا في تاريخهم.

وقال ان قيم التعايش التي ترسخت عند الكويتيين لها علاقة بطبيعة تاسيس الدولة والتي تشكلت من اناس مهاجرين من خلفيات ثقافية مختلفة جاؤوا الى هذه البقعة من الأرض بحثا عن السلام والاستقرار الاقتصادي والمعيشي.

وتطرق الغانم في محاضرته الى سرد تاريخي حول التطور الديمقراطي في الكويت بدءا من المجلس الاستشاري عام 1921 والذي جاء اعقاب الحرب العالمية الأولى وبدء تقوض الإمبراطورية العثمانية وظهور نماذج حكم متطورة في بعض دول المنطقة مرورا بتجربة المجلس التشريعي عام 1938 وانتهاء بمرحلة الاستقلال وإقرار الدستور الكويتي عام 1962.

كما تطرق الغانم الى إنجازات المجلس الحالي وسعيه الى اتخاذ خطوات تشريعية ومبادرات برلمانية لتحقيق الشفافية والمسؤولية السياسية ضاربا المثل بإقرار البرلمان الحالي للقانون الذي يتيح للفرد التوجه مباشرة الى المحكمة الدستورية وهو القانون الذي يحفظ حق المواطن من أي انتهاك دستوري ومن اي تسلط وطغيان تشريعي يمكن ان يمارس من اي اغلبية برلمانية.

وعقب الانتهاء من كلمته تم فتح النقاش امام الحضور حيث تطرقت الأسئلة التي وجهت للغانم الى مواضيع متعددة تتعلق بالتجربة الكويتية وبالوضع الإقليمي ومناطق التوتر والصراع في الشرق الأوسط

وعلى صعيد متصل اكد رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم التزام المملكة المتحدة المطلق بأمن دولة الكويت اللومي في ظل الظروف الإقليمية والمعطيات الحالية.

جاء ذلك في تصريح ادلى به الغانم لوكالة الانباء الكويتية (كونا) وتلفزيون دولة الكويت عقب لقائه مع رئيس مجلس العموم جون بيركو ورئيس لجنة الشؤون الخارجية كريس بلانت ونائبة رئيس مجلس اللوردات باتريشيا موريس وزعيم مجلس العموم الذي يمثل الاغلبية البرلمانية عن حزب المحافظين الحاكم كريس جرايلنج.

وقال الغانم ان «هذا الالتزام اللوي جاء عقب المباحثات التي اجراها والوفد المرافق والتي تتعلق بالوضع الإقليمي المعقد في المنطقة» مشيدا بالعلاقات الثنائية المتميزة التي تربط دولة الكويت بالمملكة المتحدة.

واضاف الغانم ان جميع من التقى بهم من نواب في مجلس العموم وعلى راسهم رئيس المجلس اكدوا التزامهم بأمن وحماية واستقرار دولة الكويت.

وقال ان توقيع الدول الكبرى (5+1) مع ايران على الاتفاق الإطاري للملف النووي الايراني لم ولن يؤثر على التزام المملكة المتحدة بأمن دولة الكويت وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واشار الى ان لقاءاته والوفد المرافق مع الجانب البريطاني تطرقت ايضا الى ضرورة التعجيل بتوقيع اتفاقية تبادل المطلوبين والصادرة بحقهم احكام نهائية تتعلق بسرقة الأموال العامة.

وبين ان زيارة وزير العدل يعقوب الصانع في مطلع العام الجاري للمدن كانت بهدف التنسيق مع نظيره البريطاني للتوقيع على هذه الاتفاقية.

وقال ان جميع اعضاء مجلس الامة عازمون على كشف سراق المال وسيضغطون للاسراع بالتوقيع على هذه الاتفاقية حتى لاتكون بريطانيا ملاذا آمنا لسراق المال العام.

واضاف الغانم انه واعضاء الوفد المرافق له ركزوا على حث مجلس العموم وفي مقدمتهم رئيس المجلس على إقرار اتفاقية تبادل المطلوبين مشيرا الى ان عدم وجود اتفاقية بين البلدين مكن عددا من سراق المال العام من الافلات من العقاب.

وبين ان لهذه الاتفاقية اهمية بالغة لمنع كل من تسول له نفسه الاقدام على سرقة اموال الشعب الكويتي مؤكدا ان مجلس العموم البريطاني وعد بسرعة إقرار هذه الاتفاقية.

وقال الغانم ان توقيع هذه الاتفاقية سيكون «خبرا سيئا» على كل من خالف القانون الكويتي وكل من اعتدى على المال العام.

واشاد الغانم في ختام تصريحه بنتائج لقاءاته مع البرلمانيين البريطانيين مؤكدا اهمية تعزيز العلاقات التاريخية بين الكويت وبريطانيا لما فيه مصلحة الشعبين الصديقين.

وحضر اللقاءات الوفد المرافق لرئيس مجلس الامة الذي يضم كلا من النواب احمد القضيبي وراكان النصف وعسكر العنزي وماجد المطيري اضافة الى سفير دولة الكويت المعتمد لدى المملكة المتحدة خالد عبدالعزيز الدويسان

ومن جانب اخر بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس البرلمان الوطني في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة ثيودور زيباتغ زوريستوك ورئيس مجلس النواب في المكسيك خوليو سيزار مورينو ريفيرا بمناسبة العيد الوطني لبلديهما.

عسكر : اتفاقية تبادل المطلوبين رسالة صريحة للفاسدين

أكد عضو مجلس الامة النائب عسكر العنزي امس اهمية إقرار اتفاقية تبادل المطلوبين في قضايا سرقة الأموال العامة بين الكويت وبريطانيا.

وقال العنزي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان اعضاء الوفد البرلماني برئاسة رئيس مجلس الامة شددوا خلال لقاءاتهم مع البرلمانيين البريطانيين على ضرورة الإسراع بإقرار الاتفاقية.

وأوضح ان "إقرار الاتفاقية سيبعث برسالة صريحة للفاسدين وسراق المال مفادها ان يد العدالة ستصل لهم أينما كانوا".

وحول اهم القضايا التي تم طرحها خلال لقاءات الوفد البرلماني مع الجانب البريطاني قال العنزي انه تم طرح عدد من القضايا المهمة ومنها تأكيد المملكة المتحدة بالتزامها القوي بدعم استقرار وأمن الكويت.

واضاف ان الوفد تطرق خلال مباحثاته مع الجانب البريطاني الى تداعيات الأزمة السورية وما خلفته من الاف اللاجئين الذين فروا طلبا للأمان.

ولفت العنزي الى ان القضية الفلسطينية اخذت حيزا من النقاش لما تمثله من اهمية كبرى لدى الشعب الكويتي والامة العربية والإسلامية مؤكدا ان هذه القضية تعتبر من اهم أولويات البرلمان الكويتي خارجيا.

مسلسل إزهاق الأرواح بسبب الاهمال والأخطاء الطبية ما زال مستمراً

العازمي : طفل لبناني دخل المستشفى يعاني من إسهال فخرج هيكلاً عظمياً

حمدان العازمي

واصل النائب حمدان العازمي كشفه للاهمال والتسيب والتهاون في حياة المواطنين والوافدين داخل مستشفيات وزارة الصحة في عهد الوزير علي العبيدي

معلنا عن حالة وفاة اخرى لطفل لبناني بسبب مجموعة من الإخطاء الطبية في مستشفى مبارك رحل علي اثرها هذا الطفل ورحمه الله من عذاب دام شهورا عدة في المستشفى.

وقال العازمي في تصريح صحفي امس ان الطفل اللبناني الذي لم يتجاوز ال15 عاما دخل مستشفى مبارك على قدميه وبعارض صحي المفروض انه عارض بسيط وهو اسهال وان كان متواصلا لكنه في النهاية مجرد اسهال

ومكث لمدة شهرين كاملين في المستشفى دون اي علاج حقيقي ودون اي تشخيص حتى فقد وزنه كاملا واصبح مجرد هيكل عظمي لا يستطيع الوقوف على قدميه.

واضاف العازمي : واستمرارا لهذه المهزلة بعد نحو شهرين او اقل قرر الاطباء اعطاءه مغذيات مباشرة عن طريق الوريد الصدري وكان ذلك القرار يوم جمعة وصادف عدم وجود الموظف المسؤول بسبب العطلة فقرروا الانتظار ليوم الاحد لياتي الموظف ثم توالت التشخيصات او بالاحرى التجارب في الطفل واحدة تلو الاخرى لتنتقل روح الطفل الى بارئها في استمرار لكوارث مستشفيات وزارة الصحة في عهد الوزير علي العبيدي الذي آثر التمسك بمنصبه متجاهلا جميع دعوات رحيله الذي انطلقت من باب حفظ ماء الوجه الا انه يجب ان يحاسب على كل روح تسبب اهماله وفشله في ازهاقها.

وتابع العازمي قائلا: الى متى ستظل الحكومة صامتة صمت القبور على الكوارث التي تشهدها مستشفيات وزارة الصحة والتي يتم كشفها بشكل يومي وما خفي كان اعظم مؤكدا ان الوزير العبيدي اثبت بما لا يدع مجالا للشك انه لا يصلح لادارة مستوصف صحي. ولن يهدأ لنا بال حتى يحاسب على كل فشله واهماله وتهاونه بارواح المواطنين والوافدين.

■ العبيدي لا يصلح لإدارة مستوصف .. ولن يهدأ لنا بال حتى تتم محاسبته

العويري : مناهج التربية يختص بها السلطة التنفيذية دون غيرها

قال رئيس اللجنة التعليمية د. عودة الرويعي ان الفصل بين السلطات وفق المادة ٥٠ من الدستور يجعل من تعليق المحكمة على موضوع مناهج التربية مجرد رأي شخصي لم يتقيد بنص هذه المادة.

وأكد الرويعي ان مناهج التربية يختص بها السلطة التنفيذية دون غيرها ويمتابعة ومراقبة وتشريع يفترض فيه التعاون مع اللجنة التعليمية دون التدخل بالاختصاص او التنازل عن الصلاحيات

مشيرا الى ان وزارة التربية قامت بمراجعة

عودة الرويعي

المناهج وقد تحدثت مع وزير التربية سابقا بهذا الخصوص

وأكد ان المناهج خالية من فكر التطرف ورغم ذلك المراجعة الدورية مستمرة ولا يمكن ان تقف فقط لمراجعة وتنقيح المناهج من كل ما من شانه ان يبعدها عن اهدافها وغاياتها التربوية.

وتابع الرويعي: من يعتقد بان مراجعة المناهج مختصة بالتطرف الفكري فقط ودون غيره من الأمور فهذا تطرف بذاته والاصل ان مراجعة المناهج يجب ان تكون شاملة للمنهج وطرق التدريس والعملية التربوية بكاملها من ادارة وانشطة ومناهج وتقويم وتقييم شامل ومستمر.